

الرادع وهو...
 لا تقيد الاستحسان الا بمقتضى القدر الذي فالقديم كما قرينة له الخاتمة
 من التقوى والتأكيد المناسب له والذاتية بهم بسند وثابتة
 على التقديم وتارة الى العينة او نحوها كما تنبئ من اول الامر على ان
 الكلام من اتي نوعه في مقتضى الصدرة او وقع مقتضاها
 بالخبر كما في المسألة له معرفة وجهه قال الشيخ عبد القادر
 عا طفا على ما قد تقدم استدل به في تقديمه ^{فقد تقدم} ^{او استدل به}
 صدور الفعل المحقق الوقوع على ما عليه في السورة
 راجع الى احوال الخطا في استناده ^{تتمتع به} ^{او استدل به}
 مشاكا ووجه اشقا ووقوعه او اثاره ^{تتمتع به} ^{او استدل به}
 وترد في استناده ووجه تحققه ووقوعه في قوله العنصر
 على هذا المنوال انما يكون اذ اجب المسند اليه حرفه المعنى و
 الا فلا يكون الفعل تحقق الوقوع في ما انما قلته ان ما قلته انما
 بل يرد في وجهه ان يذكر في هذا الموضع او الارشاد جانب الايجاب
 ووقوعه في قوله كذا في قوله انما قلته انما قلته انما قلته انما قلته
 التي وانما انما في التقديم بعد التثنية صدور الفعل على ما قد تقدم وانما
 لغوه انما الفعل تحقق الوقوع في صدره ^{تتمتع به} ^{او استدل به}
 الاخر فلم يعجز ان يقول ما انما قلته للاختصاص في احوال الوقوع
 بالكتابة في انما قلته باعتبار مطابقة الشك في مفهومه الاول

انما الفعل المحقق
 الوقوع في قوله
 كذا

1957

ولا ان يقول ما انما قلته انما قلته انما قلته انما قلته
 احدهما غير الحكم او قد عرفت ان هذه الهيئة التركيبية انما
 لمرة الخطا في استناد الفعل او اثاره او المتوقف فيه وهو الوقوع
 اصل الفعل وتحققه في حين الفعل انما هو قوله كل احد حيث يقع
 على الحكم بل هو بشو ما نوره وهو نحو حاله بالكل والايضا احد انما
 كل احد عاونه ولو ذكر في هذا الموضع جانب الايجاب لغيره في
 كل احد استدل ان القول الظاهر في هذا الموضع بجانب النفي وذلك ان
 به ان يقال ما انما قلته انما قلته انما قلته انما قلته
 السلب الكفائي والسلب الجزئي في حيث يرد والمبالغة في رتبه
 الخطا في استناده رتبه كل احد يصح تحقيقه فكذلك لا يتم في
 ضمن الاخص الذي هو السلب الكفائي فيقال ما انما قلته انما قلته
 ولا يصح تحقيقه في ضمن السلب الجزئي مع الاخص من ايضا في الايجاب
 في التصريح به مع الجزئي فله بعد الخطا في استناده ففعل كذا في التقى
 في انما قلته انما قلته انما قلته انما قلته انما قلته انما قلته
 والايضا البين ان يقول ما ان ضربت لزيد او اقرت المستثنى منه اعم
 بحيث لا يقع تعلق الضرب بكل من انسان مثلا او غيره القبول فيقيد
 حث ثبوت ضرب جميع ما عدل زيد الغير الحكم او المستثنى من الايجاب
 لان النفي مستلزم بالغا عليه لا بالفعل في الواجب بجانب الايجاب
 لفعل الغير ضرب الا زيد ولو جاز تحققه بالفعل في هذا القول لان ارضاع

انما الفعل المحقق
 الوقوع في قوله
 كذا